المرجع العام
في
التحكيم
المصري والعربي والدولي

- شرح لأحكام قانون التحكيم المصري رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ معلقا عليه بأحدث أحكام المحاكم وأحكام هيئات التحكيم .
- المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض بشأن التحكيم.
- المبادئ القانونية الصادرة عن هيئات التحكيم.
- المبادئ القانونية الصادرة عن دوائر التحكيم والبطلان بمحاكم الاستئناف.
- المبادئ القانونية الصادرة عن كل من المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا.
- القوانين والمبادئ القضائية المتعلقة بالتحكيم الإجباري.
- قواعد مراكز ومؤسسات وأنظمة التحكيم الدولية.
- قوانين التحكيم العربية والأجنبية.
- نماذج الصيغ التحكيمية وصحف دعاوى البطلان.

المستشار
أحمد محمد عبد الصادق

الطبعة الرابعة
٢٠٠٩ - ٢٠١٠

المستشار

أحمد محمد عبد الصادق

المرجع العام

فى

التحكيم

المصرى والعربى والدولى

* شرح لأحكام قانون التحكيم المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤معلقا عليه بأحدث أحكام المحاكم وأحكام هيئات التحكيم.
* المبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض بشأن التحكيم .
* المبادئ القانونية الصادرة عن هيئـــات التحكيم .
* المبادئ القانونية الصادرة عن دوائر التحكيم والبطلان بمحاكم الإستئناف.
* المبادئ القانونية الصادرة عن كل من المحكمة الدستورية العليا والمحكمة الإدارية العليا.
* القوانين والمبادئ القضائية المتعلقة بالتحكيم الإجبارى.
* قواعد مراكز ومؤسسات وأنظمة التحكيم الدولية .
* قوانين التحكيم العربية والأجنبية .
* نماذج الصيغ التحكيميه و صحف دعاوى البطلان .

الطبعة الرابعة

٢٠٠٩ - ٢٠١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمه

أحمدك ربى ومن أولى بالحمد منك فأنت رب العالمين نعتز بالعبودية لـك لأنـك الرحمن الرحيم منك بدأنا وإليك نعود لأنك رب العالمين ، اللهم كمـا خصـصناك بإياك نعبد فأعنا بإياك نستعين.

خلال العقدين الماضين شهد العالم تطورا لا مثيل له فـى الإقتـصاد والإسـتثمار والتجارة الدولية وتجاوزت الشركات فى الدول العظمى حدودها الوطنية فأصبحت تتحكم فى سوق التجارة الدولية وسيطر النظام الرأسمالى سيطرة لا حـدود لهـا على العالم بأسره ولرغبة الـدول الناميـة فـى تطـوير إقتـصادياتها وجـذب الإستثمارات العالمية إليها فقد تتابعت الخطوات للأخذ بأليات الـسوق والإنفتـاح على العالم الخارجى ومن هنا بدأت مشكلة بطئ التقاضى تطفـو علـى الـسطح وأصبح علاج تلك الظاهره يشكل أحد أهم عوامل جذب الإستثمارات لعدم رغبـة الشركات متعددة الجنسيات فى حل ما قد ينشأ من منازعـات بمعرفـة القـضاء الوطنى ومن هنا أصبح الإلتجاء إلى التحكيم كوسـيلة فعالـه وسـريعة لفـض المنازعات مطلبا لا بديل عنه مما حدا بالدول النامية إلى الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية الخاصة بالتحكيم ومنها إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨الخاصة بـالإعتراف بأحكام التحكيم الأجنبية وتنفيذها وإتفاقية واشـنطن لـسنة ١٩٦٥ بـشأن حـل منازعات الإستثمار وغيرها وقد تسارعت الخطى نحو تعديل التشريعات الوطنيـة وإقرار التحكيم كوسيلة لفض المنازعات

ولم يكن المشرع المصرى بمعزل عن كل هذه التطـورات خاصـة وأن التنظـيم القانونى للتحكيم الوارد فى المواد من ٥٠١ إلى ٥١٣ مـن قـانون المرافعـات المدنية والتجارية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ جاء قاصرا ولم يفى بما هو مطلوب منه مما أدى إلى إصدار قانون متكامل يلبى كل متطلبات التنمية والإستثمار والتجـارة

- المبادئ القانونية الصادرة عن هيئـــات التحكيم .
- المبادئ القانونية الصادرةعن دوائر التحكيم والبطلان بمحاكم الإستئناف
- المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة الإدارية العليا بشأن التحكيم .
- المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا بشأن التحكيم .
- القوانين والمبادئ القضائية المتعلقة بالتحكيم الإجبارى.
- قواعد مراكز ومؤسسات وأنظمة التحكيم الدولية .
- قوانين التحكيم الأجنبية .
- نماذج الصيغ التحكيميه و صحف دعاوى البطلان .

والله الموفق،،،

المؤلف

المستشار

أحمد محمد عبد الصادق

عضوالمكتب الفنى

لهيئة قضايا الدولة

المستشار القانونى لوزيرالتخطيط والتنمية الإقتصادية

المستشار القضائى لوزارة الدفاع

المستشار القانونى لرئيس هيئة التسليح

والمحكم الدولى

والتجارية

ولما كان الثابت أن كافة العقود الدولية التى تبرمها الدول العربية ومنها مصر مع غيرها من الدول أو الشركات متعددة الجنسيات أو مع الشركات الإستثمارية الوطنية أصبح شرط التحكيم هو القاسم المشترك لكافة العقود لإصرار تلك الشركات على تضمين عقودها هذا الشرط وإصرار تلك الشركات على تضمين هذا الشرط خضوع إجراءات التحكيم لقواعد تحكيم مؤسسات دولية كقواعد غرفة التجارة الدولية أو قواعد تحكيم محكمة لندن أو قواعد الهيئة الأميريكية للتحكيم أو قواعد مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى أو غيرها من المؤسسات الدولية المتخصصة فى هذا المجال كما قد تصر هذه الشركات على تضمين عقودها للقانون الواجب التطبيق على النزاع التحكيمى سواء من حيث الموضوع أو من حيث الإجراءات ويكون فى الغالب الأعم قانون أجنبى كالقانون السويسرى أو الفرنسى أو الأنجليزى أو الأمريكى أو غيره

وقد واجهت الدول العربية صعوبات بالغة الخطورة فيما يتعلق بقضايا التحكيم الدولى تتمثل فيما يلى :-

١- عدم الإلمام بالصياغة النموذجيه لشرط التحكيم

٢- عدم التعرف على القواعد السابق الإتفاق عليها بخصوص المؤسسات التحكيميةالدولية

٣- عدم الإلمام بالقواعد الواردة فى قوانين الدول الأجنبية

٤- إنحياز بعض المؤسسات التحكيمية لمصلحة الطرف الأجنبى مماقد يترتب عليه وضع المصالح الإقتصادية الوطنية فى خطر جسيم أصبح من الواجب تداركه مما أدى إلى فكرة إصدار هذا المؤلف ليشمل الأتى :-

* شرح لأحكام قانون التحكيم المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤معلقا عليه بأحدث أحكام المحاكم وأحكام هيئات التحكيم.

الفهـــرس

الموضوع	رقم الصفحه
-المقدمه	١
-القسم الأول	٤
- قانون بإصدارقانون التحكيم المصرى رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤	٥
- قانون فى شأن التحكيم فى المواد المدنية والتجارية	١٠
الباب الأول-أحكام عامة	١٠
الباب الثانى- إتفاق التحكيم	٤٠
الباب الثالث- هيئة التحكيم	٥٩
الباب الرابع-إجراءات التحكيم	١٠٠
الباب الخامس- حكم التحكيم وإنهاء الإجراءات	١٢٨
لباب السادس- بطلان حكم التحكيم.	١٦٣
الباب السابع- حجية أحكام المحكمين وتنفيذه	١٩٢
القسم الثانى :المبادئ القانونية التى أرستهاالمحاكم المصريه بشأن التحكيم	٢٠٤
أولا:المبادئ القانونية التى أرستها محكمة النقض بشأن التحكي	٢٠٤
-عدم جوازإعمال قواعد البطلان المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ الخاص بالتحكيم الإختيارى على المنازعات المتعلقه بأنواع أخرى من التحكيم	٢٠٣
-جوازالطعن بالنقض على الحكم الصادر فى دعوى البطلان	٢٠٣
-حجية أحكام المحكمين	٢٠٥
-إمتناع الخصم عن تعيين محكمة	٢٠٥
-جواز الطعن على أحكام التحكيم إذا ماشابها البطلان	٢٠٥
-إجراءات رفع دعوى البطلان	٢٠٥
-إذا فصل حكم التحكيم فى مسائل لا يشملها إتفاق التحكيم	٢٠٦
- حجية الأحكام القضائية	٢٠٦
- المحكمة المختصه بإجراءات تنفيذ أحكام المحكمين	٢٠٦
- الإمتناع عن تسمية المحكم	٢٠٦
- عدم صلاحية نظام التحكيم الإجبارى على الجمعيات التعاونية للبناء والإسكان	٢٠٦
- إجراءات إقامة دعوى البطلان	٢٠٧
- هيئة التحكيم - سلطتها	٢٠٧
- الأمر بتنفيذ أحكام المحكمين	٢٠٨
- أمر على عريضة	٢٠٩
- الإحالةإلى تقرير الخبير	٢١٠
- الغاية الأساسية من تسبيب الحكم	٢١٠
- الطلبات العارضة	٢١١
- الطلبات الختامية	٢١١
- بطلان الإجراءات لإنعدام صفه أحد الخصوم	٢١١

- إغفال ٢١١
- صلح ٢١١
- تطبيق النص القانونى لا يتوقف على طلب الخصوم ٢١٢
- إعلان الأحكام ٢١٢
- بطلان الإعلان ٢١٢
- حدود سلطة هيئة التحكيم ٢١٢
- القواعد الموضوعية الواجبة التطبيق ٢١٢
- تقيد هيئة التحكيم بالفصل فى النزاع المتفق عليه ٢١٣
- عدم جواز التحكيم بدون إتفاق ٢١٤
- إختصاص هيئات التحكيم ٢١٦
- القانون الواجب التطبيق بشأن صحة شرط التحكيم ٢١٦
- شرط إختصاص هيئات التحكيم ٢١٦
- التحكيم فى منازعات العمل ٢١٧
- تفسير مشارطة التحكيم..... ٢١٧
- شرط إستبعاد أحكام القانون الأجنبى الواجب التطبيق.....٢١٧
- إتفاق التحكيم ٢١٧
- التحكيم بالقضاء ٢١٨
- عدم جواز التحكيم فى المسائل الجنائية ٢١٨
- بطلان المشارطة لعدم توافر الأهلية هو بطلان نسبى ٢١٨
- أثار شرط التحكيم لا تنصرف إلى الغير ٢١٨
- لا يشترط إشهار إتفاق التحكيم (شرط أو مشارطة) ٢١٩
- ميعاد إصدار الحكم ٢٢٠
- مشارطة التحكيم وميعاد إصدار الحكم ٢٢٠
- تفسير مشارطة التحكيم ٢٢١
- شرط التحكيم فى عقد النقل البحرى ٢٢١
- ثرإعتبار شرط التحكيم ضمن شروط سند الشحن ٢٢٣
- أثر الإتفاق على القانون الواجب التطبيق بشأن صحة شرط التحكيم ٢٢٣
- هيئة التحكيم مقيده بما إتفق عليه الأطراف ٢٢٤
- أثر إشتمال إتفاق التحكيم على منازعات لا يجوز فيها التحكيم.....٢٢٤
- شرط التحكيم- إقتصاره على طرفيه ٢٢٥
- شرط التحكيم يقتصر على ما تنصرف إليه إراده المحتكمين ٢٢٥
- عدم جواز التحكيم فى المسئل الجنائية ٢٢٥
- إختصاص هيئة التحكيم يبنى على إتفاق الطرفين ٢٢٦
- لا يجوز للمحكمة أن تقضى بإعمال شرط التحكيم من تلقاء نفسها.....٢٢٦
- التمسك بشرط التحكيم قبل إبداء أى دفع شكلى أو موضوعى
لا يسقط الحق فيه.....٢٢٦
- رد المحكم ٢٢٧
- إستقلال المحكم ٢٢٧
- عدد المحكمين ٢٢٧
- ميعاد تقديم طلب الرد.....٢٢٨
- المحكمة المختصة بتعيين المحكم ٢٢٨

- شرط قبول المحكم لمهمته كتابة ٢٢٨
- أثرإنسحاب أحد أعضاء هيئة التحكيم ٢٢٩
- وجوب إلتزام المحكم بالحدود المقررة له فى المشارطة..... ٢٢٩
- حدود المشارطة ٢٣٠
- إختصاص هيئة التحكيم لا يتعلق بالنظام العام ٢٣٠
- الطبيعة الإتفاقية لشرط التحكيم وأثرها..... ٢٣٢
-أثر تعيين محكم جديد على المده المتفق عليها ٢٣٣
- وجوب إلتزام المحكم بالمبادئ الأساسية فى التقاضى ٢٣٣
- المحكم لا يُلزم باجراءات المرافعات ٢٣٣
- بيانات حكم التحكيم ٢٣٣
- ضرورة إشتمال الحكم على ملخص لأقوال الخصوم ومستنداتهم ٢٣٤
- بطلان حكم المحكمين لإغفاله بيان ملخص أقوال الخصوم ٢٣٤
- اثرعدم التمسك أمام هيئات التحكيم ببطلان الإجراءات السابقة ٢٣٤
- ضرورة إشتمال حكم التحكيم على صورة من وثيقة التحكيم ٢٣٥
- وقف سريان الميعاد المحدد فى مشارطة التحكيم ٢٣٥
- عدم إيداع حكم المحكمين قلم الكتاب لا يترتب عليه البطلان ٢٣٦
- أسباب بطلان حكم المحكمين محدده على سبيل الحصر ٢٣٦
- حكم المحكم شأن أحكام القضاء..... ٢٣٦
- وجوب الإتفاق على أسماء المحكمين المفوضين بالصلح ٢٣٧
- أثر التنازل عن شرط التحكيم ٢٣٧
- أثر الإتفاق على التحكيم ٢٣٧
- شروط إختيار المحكم المفوض بالصلح ٢٣٨
- الأمر بتنفيذ حكم المحكمين الأجنبى ٢٣٨
- الإتفاق على التحكيم بالخارج وأثره ٢٣٩
- القانون الواجب التطبيق ٢٣٩
- عدم جواز الإتفاق على التحكيم نيابه عن القاصر دون إذن من المحكمة
..... ٢٤٠
- تحديد الأهلية القانونية وفقا للقانون الشخصى للأطراف ٢٤١
- عدم جواز التحكيم فى المسائل الجنائية ٢٤١
- الدفع بوجود شرط التحكيم وأثره ٢٤٢
- شرط التحكيم الوارد فى عقد البيع لا يمتد أثره إلى الشركة الناقلة ٢٤٣
- مشارطة التحكيم لا تعتبر إجراء قاطع للتقادم ٢٤٣
- أثر القوة القاهرة على شرط التحكيم ٢٤٣
- الدفع بالتحكيم وأثره ٢٤٤
- هيئة التحكيم غير ملزمة بتعقب حجج الخصوم ٢٤٤
- بطلان ٢٤٤
- إتفاق التحكيم وأثره ٢٤٥
- مناط فكرة النظام العام ٢٤٥
- بطلان شرط التحكيم ٢٤٥
- بطلان المشارطات لبطلان الأهلية ٢٤٦
- الصفة ٢٤٦

أثار إتفاق التحكيم ٢٤٧
لا يشترط شهر عقد الإتفاق على التحكيم أو مشارطة التحكيم..... ٢٤٧
شرط تعديل مشارطة التحكيم ٢٤٨
إ نقضاء مشارطة التحكيم ٢٤٨
إمتداد الميعاد المحدد للحكم ٢٤٨
سلطة محكمة الموضوع فى تفسير إتفاق التحكيم ٢٤٩
عدم جواز التحكيم فى المسائل الجنائية ٢٤٩
شرط إجراء التحكيم فى الخارج ٢٥٠
أثر الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالتحكيم ٢٥٠
إعفاء حكم المحكمين من إتباع إجراءات المرافعات ٢٥١
إثبات البطلان فى الإجراءات ٢٥١
المحكم ليس طرفا فى الخصومة ٢٥٢
إغفال حكم التحكيم لبيان ملخص أقوال الخصوم ومستنداتهم يبطله..... ٢٥٣
بطلان ٢٥٣
أحكام المحكمين الأجنبية ٢٥٣
شرط التحكيم الوارد بسند الشحن ٣٥٣
تحكيم إجبارى ٢٥٤
سلطة محكمة التحكيم ٢٥٥
ترك الخصومة ٢٥٦
عقد الإيجار التمويلى المتضمن لشرط التحكيم ٢٥٦
إتفاق التحكيم الدولى ٢٥٦
حجية حكم المحكمين وإكتسابه قوة الأمر المقضى ٢٥٧
مسئولية الجانى لا يصح أن تكون محلا للتحكيم ٢٥٧
تنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية ٢٥٧
أثرإنضمام مصر إلى إتفاقية نيويورك لسنة ١٩٥٨ ..... ٢٥٨
إرادة المتعاقدين هى التى توجد التحكيم وتحدد نطاقه ٢٥٩
إلغاءالتحكيم الإجبارىلشركات قطاع الأعمال ٢٥٩
حدود ولاية هيئة التحكيم ٢٥٩
تفسيرإتفاق التحكيم ٢٦٠
القانون الواجب التطبيق على النزاع..... ٢٦٠
البطلان قد يكون البطلان جزئيا ٢٦١
حدود ولاية هيئة التحكيم ٢٦١
المقاصة القضائية ٢٦١
شرط التحكيم: عدم تعلقه بالنظام العام مؤداه ٢٦٢
يسقط الحق في التمسك بشرط التحكيم لو أثير متأخرا بعد الكلام فى الموضوع ٢٦٢
إتفاق التحكيم : ماهيته م ١٠ من قانون التحكيم ٢٦٢
حكم المحكمين: يحوز حجية الشئ المحكوم فيه . أثره ٢٦٣
اتفاقية نيويورك الخاصة بالإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية . مفادها ٢٦٣
بدء إجراءات التحكيم ٢٦٤

خضوع إجراءات التحكيم للإتفاق أو للقانون الخاضع له
الإتفاق : عله ذلك ٢٦٤
- أسباب بطلان حكم التحكيم ٢٦٥
- ميعاد إقامة دعوى بطلان حكم التحكيم ٢٦٥
- شرط التحكيم الوارد فى دعوى ضمان المهندس المعمارى ٢٦٥
- تعويض ٢٦٦
- الإتفاق على التحكيم والتمسك به ٢٦٦
- حكم التحكيم وحجية الأمر المقضى ٢٦٧
- التحكيم طريق إستثنائى لفض الخصومات..... ٢٦٨
- الحكمه من تشريع التحكيم ٢٦٨
- الإتفاق على التحكيم فى الخارج لايمس النظام العام ٢٦٩
- حجية حكم التحكيم ٢٦٩
- وجوب ايداع صورة من إتفاق التحكيم للتحقق من صدور
حكم المحكمين فى حدود سلطتهم المستمدة منه ٢٧٠
- وجوب تحديد موضوع النزاع بوثيقة التحكيم حتى تتحدد
ولاية المحكمين ٢٧٠
- أحكام هيئات التحكيم تحوز الحجية شأنها شأن أحكام القضاء ٢٧١
- حجية حكم التحكيم أمام القضاء ٢٧٢
- لا يجوز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح ٢٧٣
- أمرعلى عريضة-نطاق صدورها ٢٧٣
- الإتفاق على التحكيم بالخارج وإختيار القانون واجب التطبيق..... ٢٧٤
- نقص أهلية أطراف إتفاق التحكيم أو عدم صحة إنعقاده ٢٧٨
- صحة شرط التحكيم وعدم مخالفته للنظام العام ٢٧٨
- مشارطة التحكيم يجب أن تتضمن تعيينا لموضوع النزاع ٢٨٠
- حجية حكم التحكيم ٢٨٠
- حجية حكم التحكيم هى حجية نسبية قاصرة على أطرافه ٢٨١
- إتفاق التحكيم مقصور على ما تنصرف إليه إرادة أطرافه ٢٨١
- الإتفاق صراحة على التحكيم بسند الشحن شرط لازم ولا محل
للإحالة المجهلة فى أمره ٢٨٢
- عدم الأهلية يترتب عليها بطلان المشارطة ٢٨٣
- عدم إمتداد نطاق التحكيم إلى عقد لم تنصرف إليه إرادة أطرافه..... ٢٨٣
- حجية التحكيم العائلى فى الإثبات ٢٨٤
- إستقلال المحكم عن أطراف الخصومة ٢٨٥
- البيانات التى يجب أن يشتمل عليها حكم التحكيم ٢٨٥
- تسجيل مشارطة التحكيم لا يترتب عليها أثر منشأ لحق عينى..... ٢٨٦
- الأمر بتنفيذ أحكام التحكيم الأجنبية - شروطه..... ٢٨٦
- وجوب إشتمال حكم التحكيم على صورة من وثيقة التحكيم..... ٢٨٨
- إتفاقية فارسوفيا - خطأ مفترض - التحكيم فى الخارج على
يد غير مصريين. ٢٨٩
- إتفاقية فارسوفيا لا تنظم سوى مسئولية الناقل ٢٩٠

القانون الذى يحكم صحة شرط التحكيم..... ٢٩١
- اتفاق التحكيم ينصب على ما تنصرف إرادة المحتكمين على
رضه على هيئة التحكيم..... ٢٩٢
- إتفاق التحكيم – حدوده – نطاقه – ميعاد الحكم – شروط دعوى
بطلان..... ٢٩٢
- رد المحكم – صلاحيته ٢٩٤
- مشارطة التحكيم إغفال النص على ملخص أقوال الخصوم وأثره..... ٢٩٤
- رفض أحد المحكمين التوقيع على الحكم..... ٢٩٤
- مسئولية الناقل وفقا لإتفاقية فارسوفيا ٢٩٥
- رأى الأغلبية ٢٩٦
- الإحالة العامة على شرط التحكيم فى سند الشحن – أثره..... ٢٩٧
رط التحكيم الوارد بمشارطة إيجار السفينةوأثره ٢٩٨
- قبول المحكم لمهمته كتابة..... ٣٠٠
- شرط التحكيم غير متعلق بالنظام العام ولا يجوز للمحكمة أن
قضى باعماله من تلقاء نفسها..... ٣٠١
- الأهلية القانونية لإبرام شرط التحكيم ٣٠٣
- بطلان مشارطة التحكيم ٣٠٣
- الإحالة إلى شرط التحكيم – أثره..... ٣٠٥
- شرط التحكيم لا يمتد أثره إلى من لم يكن طرفا فيه..... ٣٠٦
- المحكمة المختصة بتعيين المحكم الممتنع أو المعتزل أو الذى
م يتفق عليه الخصوم..... ٣٠٦
- عدم جواز فرض نظام التحكيم بإعتباره إستثناء وارد على أصل عام..... ٣٠٧
- شرط التحكيم وقواعد الإختصاص القضائى الدولى..... ٣٠٩
- التحلل من المشارطة – شرط ذلك..... ٣١١
- التوقيع على المشارطة لا يقطع التقادم..... ٣١١
- خروج المحكم عن حدود المشارطة – أثره..... ٣١٢
- إتفاق الخصوم على المحكم المفوض بالصلح وتسميته.
ن النظام العام ٣١٣
- بطلان المشارطة لعدم الأهلية..... ٣١٤
- شرط التحكيم الوارد بسند الشحن يمتد إلى المرسل إليه ٣١٥
- إذا لم ينص فى مشارطة التحكيم على تفويض المحكمين
الصلح فإنهم يكونون محكمين بالقضاء..... ٣١٨
- عدم تعلق شرط التحكيم بالنظام العام. ٣١٩
- شرط التحكيم وعقد الحوالة ٣٢٠
- إمتداد المواعيد ٣٢١
- تحكيم جمركى ٣٢١
- شروط الحجية ٣٢٢
- ضرورة إلتزام المحكم بالحدود المرسومة له فى مشارطة التحكيم ٣٢٣
- بطلان ٣٢٤
- بطلان مشارطة التحكيم هو بطلان نسبى ولا يجوز للمحكمة أن
قضى به من تلقاء نفسها..... ٣٢٥

- تحكيم القضاء ٣٢٦
- التحكيم مع التفويض بالصلح – شروطه ٣٢٧
ثانيا–المبادئ القانونية التى قررتها هيئات التحكيم ٣٢٩
- الإتفاق على التحكيم لايترتب عليه التنازل عن حماية القانون ٣٣٠
- المسئولية المدنية قد تكون عقدية وقد تكون تقصيرية ٣٣١
- مبدأ سلطان الإرادة هو الواجب إعماله فيما بين المتعاقدين..... ٣٣٢
الفسخ الإتفاقى والفسخ القضائى ٣٣٣
- شرط إستحقاق التعويض عند عدم تنفيذ الإلتزم أو التأخير فى
تنفيذه إعذار المدين ٣٣٤
- الشرط الجزائى هو تقدير المتعاقدين مقدما لمقدار التعويض ٣٣٥
- شروط العقد الإدارى ٣٣٦
- شروط المرفق عام ٣٣٦
- مقومات الشخص الإعتبارى ٣٣٧
- المقاصة قد تكون أداة وفاء وقد تكون أداة ضمان ٣٣٨
- إنهاء رب العمل للمقاولة بإرادته المنفردة يجعله ملتزما
بتعويض المقاول عن الضرر الذى لحقه ٣٣٩
- رفض رب العمل إستلام الأعمال فللمقاول الحق فى
إجباره على الإستلام بإنذار رسمى على يد محضر..... ٣٤٠
- شروط التنفيذ العينى للإلتزامات التعاقدية ٣٤٠
- أحكام الملكية الشائعة وإدارتها وتقسيم نفقاتها ٣٤١
- على الدائن إثبات الإلتزم وعلى المدين إثبات التخلص منه..... ٣٤١
- قواعد تفسيرالنص أوالعبارات الغامضه ٣٤٢
- شروط إعمال نظرية الحادث الإستثنائى ٣٤٤
- كيفية إعلان أوراق الدعوى التحكيمية ٣٤٤
- تحديد أو توزيع الأتعاب والمصاريف فى الدعوى التحكيميه ٣٤٤
- مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى هو مركز دولى مستقل.....٣٤٥
- عقد التأمين ٣٤٥
- نطاق شرط التحكيم ٣٤٥
- كيفية إعمال قواعد تنازع القوانين فى مجال التحكيم لإختيار
القانون الواجب التطبيق ٣٤٦
- الخطأ العقدى وعلاقته بالدوافع أو البواعث أو الغايات ٣٤٦
- مناط وقف الدعوى ٣٤٧
- جواز إنتهاء العقد قبل إنقضاء مدته ٣٤٧
- أحوال الإنتقاص من مقدار التعويض ٣٤٧
- عدم جوازالإستناد إلى القانون الداخلى للرد على دعوى
تتعلق بالقانون الدولى أو بإتفاقية دولية ٣٤٨
- للأطراف الحق فى إختيار أى شخص للدفاع أوالمساعده
وبدون شروط إجرائية ٣٤٨
- شرط الدولة الأولى بالرعاية يقتضى المساواة لحقوق
وإمتيازات الإستثمار ٣٤٨
- المقصود بالإستلام فى عقود المقاولات ٣٤٩

- شرط تسلم الأعمال ٣٤٩
- غرامات التأخير فى العقود الإدارية ٣٥٠
- الوكيل التجارى لايعد طرفا فى العقد أو فى التحكيم ٣٥١
- إتفاق أطراف النزاع على اللجوء إلى التحكيم كاف لإنطباق
قانون التحكيم الجديد ٣٥١
- قانون التحكيم رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ هو الشريعة العامة
للتحكيم فى المواد المدنية والتجارية ٣٥٢
- قانون سوق رأس المال ٣٥٢
- فكرة "الطرف" فى التحكيم لا تعنى فقط شخص الموقع على الإتفاق ٣٥٣
- عقد الوكالة بالعمولة ينقضى بنفس الأسباب التى ينقضى بها عقد
الوكالة المدنية ٣٥٤
- مفهوم الضرر الأدبى..... ٣٥٥
- ميعاد إبداء الدفوع المتعلقة بعدم إختصاص هيئة التحكيم ٣٥٦
- أسباب عدم صلاحية المحكم هى ذات أسباب عدم صلاحية القضاة..... ٣٥٦
- العبارة الواضحة بالعقد لا يجوز الإنحراف عنها عن طريق تفسيرها ٣٥٧
- تكييف العقود يتحدد فى ضوء حقيقة الإلتزمات المتبادلة ٣٥٧
- عواقب تراخى طرفى العقد فى تنفيذ الإلتزمات المتبادله ٣٥٨
- العقد المبرم مع شخص إعتبارى عام قد يكون عقدا إداريا أو مدنيا ٣٥٨
- الإتفاق على التحكيم في العقود الادارية يكون بموافقة الوزير ٣٥٩
- وسيلة القرائن القانونية فى الإثبات ٣٦٠
- ضمان المقاول أو المهندس المعمارى للأعمال لا يتحقق.
إلا إذا تحقق سببه ٣٦٠
- المدين فى الإلتزم التعاقدى مسئول عن خطأ تابعيه ٣٦١
- سلطة هيئة التحكيم مستمدة من إتفاق الأطراف ٣٦١
- أسباب رد المحكمين تختلف عن أسباب رد القضاة ٣٦٢
- الطلبات الختامية للخصوم هى التى يتقيد بها المحكم ٣٦٢
- سلطة المحكمين فى إصدار الأحكام الوقتية ومدى إختلافها عن
الأوامر والتدبير الوقتية ٣٦٣
- مدى إلتزام هيئة التحكيم بالتصدى لكافة مناحى دفاع الخصوم ٣٦٤
- شروط قبول طلب التفسير ٣٦٤
- شروط إصدار حكم التحكيم الإضافى ٣٦٥
- شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة ٣٦٥
عقود - B.O.T:-..... ٣٦٦
- أثار إندماج الشركات التجارية ٣٦٨
- الإلتزم بسداد ضريبة المبيعات فى عقود المقاولة والملتزم
بالتحمل بعبئها ٣٦٩
- فكرة إعادة التوازن المالى للعقد ٣٧٠
- المسئولية المدنية ٣٧٣
- العقد المدنى - المسئولية العقدية - الحق فى الحبس ٣٧٤
- الضريبة العامة على المبيعات ٣٧٧
- كيفية إحتساب أتعاب المهندس الإستشارى ٣٧٧

- نظرية الظروف الطارئة فى القانون الإدارى ٣٧٩
- تحقق الشرط الفاسخ لا يؤدى إلى إنفساخ العقد ما لم يطلب من
شرع لمصلحته الفسخ ٣٨٠
- الأثار التى تترتب على إتفاق التحكيم..... ٣٨٢
- عدم مسؤلية أحد المساهمين فى مواجهة المساهمين الأخرين
المصوتين للبدائل الأخرى ٣٨٣
ولاية هيئة التحكيم تنتهى بالفصل النزاع ولا تمتد الا بالقدر
الذى تتيحه النظم والقواعد القانونية سواء لتفسير الحكم أو
لتصحيحه أو لإصدار حكم اضافى ٣٨٤
- المقصود بوضوح عبارات العقد هو وضوح الإرادة..... ٣٨٦
- حدود الوكالة وإستخلاص توافر الصفة ٣٨٧
- الحق فى إبرام إتفاق التحكيم يتحقق لمن يملك أهلية التصرف ٣٨٨
- حالات التدرج فى الإتفاق على الفسخ وحكم كل منها ٣٨٨
- إختلال التوازن الإقتصادى للعقد وشروط تطبيق نظرية
الحوادث الطارئة ٣٨٩
- صحة التمثيل ٣٩٠
- حالات إمتداد إتفاق التحكيم لغير الموقعين عليه ٣٩٠
- الإتفاق على التحكيم وطبيعته ٣٩٢
- تكييف العقديكون بالتعرف على النية المشتركة التى إتجهت
إليها إرادة المتعاقدين ٣٩٢
- ماهيةعقد الوكالة ٣٩٣
- النزول عن الحق فى إعمال الشرط الفاسخ ٣٩٣
- صلاحيات هيئة التحكيم فى تكييف طلبات الخصوم ٣٩٣
- عقد البيع ٣٩٤
- شركة المحاصة ٣٩٤
- الوكالة الخاصة ٣٩٤
- إستعمال الحق غير المشروع ٣٩٤
- أثارفسخ العقد وإنحلاله ٣٩٥
- شروط إستحقاق التعويض الإتفاقى ٣٩٥
- مبدأ سلطان الإرادة ٣٩٥
- التضامن ٣٩٦
- الشرط الفاسخ الصريح.. ..... ٣٩٦
- الظروف الطارئة- شروط تحققها ٣٩٧
- تفسير العقد ٣٩٨
- إنهاء العقد ٣٩٩
- الواجبات المهنية للمهندس ٤٠٠
- شروط إصدار حكم إضافى ٤٠١
- الأعمال الهندسية المدنية ٤٠١
- عقد الوكالة التجارية ٤٠٢
- تطبيق القانون من حيث الزمان ٤٠٢

- اللجوء إلى القضاء الإدارى لإلغاء قرارسحب الأعمال لا يعد تنازلا عن شرط التحكيم..... ٤٠٢
- حجية الأحكام ٤٠٣
- المصلحة الشخصية المباشرة ٤٠٤
- عقد الكفالة ٤٠٥
- عقد التأمين ٤٠٥
- شركة المحاصة ٤٠٧
- العقود والإتفاقيات ٤٠٧
- الصفة الموضوعية لطرفى الحق ٤٠٨
- الإعذار ٤٠٩
- الفائدة التجارية ٤٠٩
- الإكراه ٤٠٩
- الشرط الفاسخ الصريح ٤١٠
- الشرط الجزائى ٤١٠
- تنفيذ العقد ٤١٠

ثالثا-الأحكام والمبادئ القانونية التى قررتها محكمة

إستئناف القاهرة بشأن التحكيم ٤١٢
- حكم التحكيم الصادر خارج البلاد يتم تنفيذه وفقا لاتفاقية نيويورك ٤١٣
- حكم التحكيم الأجنبى الذى لم يتفق أطرافه على خضوعه لأحكام القانون المصرى ٤١٥
- المقصود بإعلان حكم التحكيم ٤١٥
- وفاة المحكم المعين ٤١٦
- عدم الإعتراض على إمتداد ميعاد إصدار الحكم هو بمثابة موافقة ضمنية على ذلك..... ٤١٧
- الدفوع الموضوعية لا تصلح سببا للبطلان ٤١٧
- الخطأ فى فهم الواقع أو القانون ليست من أسباب دعوى بطلان حكم التحكيم ٤١٧
- إتفاق الطرفين على سلوك طريق التوفيق قبل إجراء التحكيم ٤١٨
- دعوى البطلان لا تتسع لإعادة النظر فى موضوع النزاع ٤٢١
- المحكمة الدولية للتحكيم ٤٢٢
- الإتفاق على إخضاع إجراءات التحكيم لقواعد غرفة التجارة الدولية بباريس ٤٢٢
- الفرق بين الشرط والمشارطة ٤٢٣
- القواعد المنظمة لإختيار المحكمين تكون وفقا للقانون المتفق عليه..... ٤٢٤
- تحكيم جمركى ٤٢٤
- دعوى البطلان ليست إستئنافا للحكم ٤٢٥
- ميعاد إقامة دعوى البطلان ٤٢٥
- ميعاد رفع دعوى بطلان حكم التحكيم لا ينفتح الا من تاريخ الإعلان الرسمى..... ٤٢٥

- أثر الحكم بعدم دستورية التحكيم الإجبارى للجمعيات التعاونية للبناء والإسكان وأعضائها ٤٢٧
- الغش يبطل التصرفات ٤٢٩
- إنعدام حكم التحكيم فى حالة عدم وجود إتفاق عليه ٤٣٠
- الإتفاق على التحكيم لسبب غير مشروع يبطله..... ٤٣٠
- الإتفاق على التحكيم بشأن صحة ونفاذ بيع العقار باطل لعدم مشروعية سببه
..... ٤٣٠
- الشروط الشكلية الموضوعية لصحة إتفاق التحكيم ٤٣١
- عدم جواز الإتفاق على التحكيم بشأن صحة ونفاذ عقد بيع عقار ٤٣١
- عدم جواز التحكيم فى المسائل التى لا يجوز فيها الصلح ٤٣١
- تحكيم إجبارى – عدم دستورية – أثر ذلك ٤٣٧
- التحكيم هو عمل قضائى ذو طبيعة خاصة ٤٣٨
- عدم جواز إعادة النظر فى موضوع النزاع فى دعوى بطلان حكم التحكيم..... ٤٣٨
- سقوط الحق فى إقامة دعوى بطلان حكم التحكيم لاقامتها بعد الميعاد ٤٤٠
- عدم جواز التحكيم بخصوص التصرفات العقارية ٤٤٢
- إغفال الفصل فى أحد الطلبات لا يعتبر من أحوال البطلان ٤٤٣
- عدم سريان أحكام قانون التحكيم المصرى على التحكيم الذى يجرى فى الخارج ولم يتفق أطرافه على إخضاعه لأحكامه ٤٤٤
- قاعدة عدم إختصاص المحاكم المصرية بدعاوى بطلان أحكام المحكمين الاجنبية متعلقة بالولاية ٤٤٥
- شرط عدم إختصاص المحاكم المصرية دوليا بنظر دعوى بطلان حكم التحكيم الأجنبى ٤٤٦
- أثر الحكم بعدم دستورية النصوص التى تناولها نظام التحكيم فى قانون سوق المال ٤٤٦
- كيفية إعلان حكم التحكيم للشركات ٤٤٧
- حكم التحكيم لا يخضع لنظام الطعن فى الأحكام القضائية..... ٤٤٨
- الإتفاق على التحكيم يجب أن يكون وليد إرادة حره ٤٤٩
- خلو حكم التحكيم من الأسباب يبطله ٤٥٠
- المحكم كالقاضى يجب ان يتوافر فيه شرطى الحيدة والإستقلال ٤٥٢
- عدم جوازتحليف الخصم مدنيا على ما لا يجوز التحليف عليه جنائيا ٤٥٣
- عدم جواز إنفراد أحد الأطراف بتعديل إتفاق التحكيم منفردا ٤٥٣
- للأطراف الحق فى تعديل شرط التحكيم بموجب مشارطة جديدة بعد نشوب النزاع ٤٥٤
بطلان حكم التحكيم ٤٥٤
- حالات البطلان الوارده فى المادة ٥٣ من قانون التحكيم المصرى محدده على سبيل الحصر ٤٥٥
- إختصاص محكمة إستئناف القاهرة..... ٤٥٦

- ميعاد إقامة دعوى بطلان حكم التحكيم لا يوقف بإقامتها
أمام محكمةغير مختصة ٤٥٧
سقوط الحق فى إقامة دعوى بطلان حكم التحكيم لاقامتها
بعد الميعاد ولا يغير من ذلك اقامتها فى الميعاد أمام محكمة
غير مختصة ٤٥٨
- أثرخلو حكم التحكيم من البيانات المنصوص عليها فى المادة
٤٣ من قانون التحكيم..... ٤٦٠
- خلو حكم التحكيم من بيان جنسية المحكم يبطله..... ٤٦٠
- بيانات حكم التحكيم تخضع للوائح أو القواعد المتفق عليها ٤٦١
- القواعد الموضوعية ٤٦١
- عدم إعلان حكم التحكيم يجعل ميعاد إقامة دوى البطلان مفتوحه ٤٦١
- بطلان - سرية المداولة - التوقيع على الحكم ٤٦١
- الإختصاص بنظر دعوى البطلان فى غير التحكيم التجارى الدولى ٤٦٣
- طلب تعيين المحكم يكون بطريق الدعوى التى ترفع بصحيفة ٤٦٥
- عدم إختصاص المحاكم المصرية ولائيا بنظر دعوى بطلان حكم تحكيم
أجنبى..... ٤٦٥
- عدم جواز تقديم طلب رد المحكم قبل إتمام تشكيل هيئة التحكيم ٤٦٦
- قواعد النظام العام ٤٦٧
- أثر تجاوز المدة المقررة لإصدار حكم التحكيم دون إعتراض ٤٦٧
- أثرعدم إثبات أسباب عدم توقيع أحد المحكمين ٤٦٨
- أسباب البطلان محددة على سبيل الحصر ٤٦٨
- الصلح لا يقبل التنفيذ إلا بعد التصديق عليه ٤٦٨
- الإعلان ٤٦٩
- أثر عدم الإعتراض على امتداد ميعاد التحكيم ٤٦٩
- شرط موافقة المحكم كتابة على قبول المهمه لا يتعلق بالنظام العام ٤٦٩
- إتفاق التحكيم - مداه - أثره ٤٧٠
- المساواة فى معاملة طرفا التحكيم ٤٧١
- ضوابط تسبيب أحكام التحكيم تختلف تماما عن ضوابط تسبيب
أحكام المحاكم ٤٧١
- شرط التحكيم يغني عن المشارطة ٤٧٢
- الشرط والمشارطة ٤٧٣
- إفتقار حكم التحكيم للشروط الواردة بقانون التحكيم يؤدى إلى بطلانه..... ٤٧٤
- المحامى لا يعتبر طرفا فى الخصومة ٤٧٤
- الصفه..... ٤٧٤
- التسبيب ٤٧٥
- الصفه فى الطعن ٤٧٥
- بطلان الإتفاق على التحكيم بشأن صحة ونفاذ التصرفات العقارية ٤٧٦
- دعوى بطلان حكم تحكيم اجبارى ٤٧٦
- خروج شركات قطاع الأعمال القابضة والتابعة من دائرة تطبيق
القانون ٩٧ لسنة٨٣ ١٩ ..... ٤٧٨
- قواعد وأحكام التحكيم الإختيارى لاتسرى على التحكيم الاجبارى ٤٨٠

- الإتفاق على التحكيم يكون بتوكيل خاص..... ٤٨٠
- عدم وجود إتفاق على التحكيم يبطل حكم المحكمين إلى درجة الإنعدام ٤٨٠
- بطلان إتفاق التحكيم لعدم إشتمال المشارطة على بيان المسائل التى يتناولها التحكيم ٤٨٠
- حدود إتفاق التحكيم ٤٨١
- ميعاد التظلم من الأمر على عريضة ٤٨١
- أ ثر عدم الإعتراض على تعيين المحكم ٤٨٢
- أثر عدم الإعتراض على تجاوز مدة التحكيم ٤٨٢
- بطلان تشكيل هيئة التحكيم ٤٨٢
- تعريف المحكم ٤٨٢
- تقديم طلب رد المحكم ٤٨٣
- كيفية إثبات أسباب إمتناع أحد المحكمين عن التوقيع ٤٨٣
- خلو حكم التحكيم من صورة إتفاق التحكيم يبطله ٤٨٣
- إغفال حكم التحكيم بيان إسم الشركة المحتكمة ٤٨٣
- إختلاف حكم التحكيم عن عقد الصلح ٤٨٤
- ضرورة تسبيب حكم المحكمين..... ٤٨٤
- ميعاد رفع دعوى بطلان حكم التحكيم ٤٨٤
- إيداع حكم التحكيم..... ٤٨٤
- عدم قبول دعوى بطلان حكم التحكيم ٤٨٠ .....٤٨٥
- دعوى بطلان حكم التحكيم ليس طعنا عليه بالإستئناف ٤٨٥
- عدم إختصاص المحاكم المصرية دوليا بدعاوى بطلان أحكام المحكمين الاجنبية ٤٨٥
- عدم إختصاص هيئات التحكيم فى منازعات القطاع العام ٤٨٦
- أثر القضاء بعدم دستورية المادة (٥٢) من قانون سوق رأس المال..... ٤٨٦
- الأمر بوضع الصيغة التنفيذية على أحكام المحكمين الأجنبية ٤٨٧
- التناقض فى أسباب حكم التحكيم ٤٨٧
- عدم إختصاص المحاكم المصرية..... ٤٨٧
- أنواع وصور أحكام التحكيم ٤٨٧
- رد المحكمين ٤٨٨
- تعيين المحكمين ٤٩٠
- دعوى البطلان ليست طعنا بالاستناف ٤٩٠
- تسبب أحكام المحكمين ٤٩٠
- يجب أن يتضمن حكم التحكيم بيانا لسبب إمتناع أقلية المحكمين عن التوقيع ٤٩١
- الخصم الحقيقى ٤٩٢
- حياد المحكم وإستقلاله..... ٤٩٢
- العله التشريعية من ضرورة تسبيب الأحكام ٤٩٣
- إتفاق التحكيم هو دستوره ٤٩٣
- قرار المحكمة باختيار المحكم يصدر بصفة إنتهائية وغيرقابل للطعن فيه ٤٩٦
- تعريف الحيدة والإستقلال ٤٩٧

- تقدير الأدلة ٤٩٨
- إرفاق موافقة جهة العمل الأصلية للمحكم بملف التحكيم جوازيه ٤٩٩
- دعوى البطلان ليست إستئنافا للحكم ٤٩٩
- طريقةإجراء المداولة ٥٠٠
- عدم إختصاص القضاء المصرى بدعاوى بطلان أحكام التحكيم الأجنبية ٥٠٠
- ميعاد رفع دعوى البطلان..... ٥٠٢
- إنهاء مهمة المحكم ٥٠٢
- شرط التحكيم المطلق والمعلق على شرط ٥٠٣

(رابعا)المبادئ القانونية الصادرةعن المحكمة الادارية العليا بشأن التحكيم ٥٠٤
- أثرعدم دستورية التحكيم المنصوص عليه فى المادة ١٧ من قانون الضريبة على المبيعات ٥٠٥
- ضرورة موافقة الوزير المختص أو من يتولى إختصاصه..... ٥٠٥
- التحكيم فى العقود الإدارية ٥٠٦
- أثر الإتفاق على التحكيم ٥٠٧
- إختصاص هيئة التحكيم لا يمتد إلى تفسير القانون ذاته ٥٠٧
- تفسير شرط التحكيم ٥٠٨
- تشكيل لجنة التحكيم العلمية ٥٠٨

(خامسا) المبادئ القانونية الصادرة عن المحكمة الدستورية العليا بشأن التحكيم ٥١٠
- عدم دستورية المادة ٥٧ من قانون الجمارك ٥١١
- عدم دستورية البند (٣) من المادة ٥٨ من قانون التحكيم ٥١٢
- عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٠ والمادة ٥٢ من قانون سوق رأس المال ٥١٣
- عدم دستورية الفقرة الأولى من المادة ٦٦ من قانون هيئات القطاع العام.....٥١٥
- عدم دستورية نص الفقرة الثانية من المادة ١٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧ بإنشاء بنك فيصل الاسلامى ٥١٧
عدم دستورية المادتين ١٣ فقرة ٤ و ١٧ من قرار وزير التعمير والدولة للاسكانوإستصلاح الأراضى رقم ٦٩٣ لسنة ١٩٨١ والمادة (١٠) من قواعد العمل بالجمعيات التعاونية للبناء والإسكان ٥١٩
- عدم دستورية نص المادة ٦٦ من قانون هيئات القطاع العام وشركاته ٥١٩
- ماهية التحكيم فى قضاء المحكمه الدستوريه ٥٢٠
- رفض الطعن بعدم دستوريةبعض مواد فى قانون التحكيم..... ٥٢٥

القسم الثالث: التحكيم الاجبارى ٥٤٣
١- التحكيم الإجبارى وفقا لأحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ .....٥٤٤

- قراروزير العدل رقم (٤٤٥٢) لسنة ١٩٨٣بتنظيم مكتب التحكيم بوزارة العدل..... ٥٤٧
- المبادئ القانونيةالصادرة عن محكمة النقض بشأن التحكيم الإجبارى ٥٥٧
- عدم جوازإعمال قواعد البطلان المنصوص عليها فى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٤ على المنازعات المتعلقه بالتحكيم الإجبارى ٥٥٧
- الشركات التى مازالت تعد من قبيل شركات القطاع العام تسرى عليها أحكام القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن التحكيم الإجبارى متى توافرت شروطه ٥٥٨
- مناط إختصاص هيئات التحكيم الإجبارى ٥٥٨
- هيئات التحكيم الإجبارى تعتبر هيئات قضائية ٥٥٨
-حدود إختصاص هيئة التحكيم الإجبارى ٥٥٩
- إختصاص ٥٥٩
- حدود إختصاص هيئات التحكيم الإجبارى مقيد بنظرمنازعات محدده..... ٥٦٣
- عدم جواز إهدار القانون الخاص لإعمال القانون العام ٥٦٤
- عدم جواز إعمال أحكام التحكيم الاجبارى على شركات قطاع الأعمال العام ٥٦٥
- الصفه ٥٦٥
- عدم إختصاص هيئات التحكيم بالمنازعات التى يكون بين أطرافها شخص طبيعى إلا بموافقته ٥٦٦
- عدم جواز رفع دعوى مبتدأه أمام القضاء العادى ببطلان أحكام هيئات التحكيم الإجبارى ٥٦٧
- إختصاص هيئات التحكيم الإجبارى ٥٧٠
- منازعات التحكيم الإجبارى لا تقوم على خصومات تتعارض فيها المصالح..... ٥٧٣
- الحكم بالإحالة بعد القضاء بعدم الإختصاص واجب على المحكمة ٥٧٥
- الإختصاص الولائى لهيئات التحكيم الإجبارى متعلق بالنظام العام ولا يجوز الإتفاق على مخالفته ٥٧٥

المبادئ القانونية للمحكمة الإدارية العليا بشأن التحكيم الإجبارى ٥٧٧

القسم الرابع :الاتفاقيات والمعاهدات والقواعد الدولية المتعلقة بالتحكيم ٥٨٦

أولا- إتفاقية نيويورك لعام ١٩٥٨بشأن الإعتراف وتنفيذ أحكام المحكمين الأجنبية ٥٨٧

ثانيا- إتفاقية البنك الدولى بشأن تسوية المنازعات الناشئة عن الإستثمارات بين الدول وبين رعايا الدول الأخرى ٥٩٦

ثالثا - إتفاقية عمان العربية للتحكيم التجارى ٦٢٧

رابعا- القانون النموذجى للتحكيم التجارى الدولى- وثيقة الأمم المتحدة ٦٤٠

خامسا- قواعد التحكيم للجنة الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى ٦٧٦

القسم الخامس - قواعد مؤسسات ومراكز التحكيم الدوليه ٦٩٦

أولا- قواعد تحكيم مركز القاهرة الإقليمى للتحكيم التجارى الدولى ٦٩٧

ثانيا- نظام المصالحة والتحكيم لغرفة التجارة الدولية ٧٤٦

ثالثا- قواعد الهيئة الأمريكية للتحكيم ٨٠٩

رابعا- نظام تحكيم محكمة لندن للتحكيم الدولى (L.C.I.A.) ٨٢٥

القسم السادس- أهم القوانين الأجنبية المتعلقة بالتحكيم ٨٤٩

أولا- قانون التحكيم السويسرى ٨٥٠

ثانيا- قانون التحكيم الإنجليزى ٨٥٧

ثالثا- قانون التحكيم الفرنسى ٩٠٦

رابعا- قانون التحكيم فى الولايات المتحدة الأميريكية ٩١٨

خامسا- قانون التحكيم الهولندى ٩٢٥

القسم السابع - قوانين التحكيم فى الدول العربية ٩٤٤

أولا- قانون التحكيم السعودى ٩٤٥

ثانيا- قانون التحكيم البحرينى ٩٥٩

ثالثا- قانون التحكيم الاماراتى ٩٨٢

رابعا- قانون التحكيم الكويتى ٩٨١

خامسا- قانون التحكيم العمانى ١٠٠٧

سادسا- قانون التحكيم القطرى ١٠٢٦

سابعا- قانون التحكيم الليبى ١٠٣٢

ثامنا- قانون التحكيم السودانى ١٠٤٠

تاسعا- قانون التحكيم السورى ١٠٥٠

عاشرا- قانون التحكيم اليمنى ١٠٧٢

حادى عشر- قانون التحكيم المغربى ١٠٨٥

ثانى عشر- قانون التحكيم الجزائرى ١٠٩٠

ثالث عشر- قانون التحكيم التونسى ١١٠٣

رابع عشر- قانون التحكيم العراقى ١١٢٩

خامس عشر- قانون التحكيم اللبنانى ١١٣٤

سادس عشر- قانون التحكيم الأردنى ١١٤٩

القسم السابع-الصيغ النموذجيه فى التحكيم ١١٦٠

أولا- صيغة الشرط التحكيمى ١١٦١

ثانيا- صيغة مشارطة تحكيم ١١٦٦

ثالثا- صيغة إخطار اللجوء الى التحكيم ١١٦٩

رابعا- صيغة إنذار رسمى لطلب اللجوء الى التحكيم ١١٧٠

خامسا- نموذج لصيغة إقرار محكم بقبول المهمه ١١٧٢
سادسا- صيغة محضر إجتماع المحكم المسمى من المحتكم والمحكم
المسمى من المحتكم ضده لإختيار المحكم الثالث ١١٧٣
سابعا- نموذج لصيغة إقرار محكم مرجح بقبول المهمه..... ١١٧٥
ثامنا- صيغة محضر إجتماع هيئة التحكيم لتنظيم إجراءات بدء السير
في التحكيم ١١٧٦
تاسعا- نموذج إخطارمركز تحكيم بإختياره مقرا لعقد جلسات الدعوى
التحكيمية ١١٧٨
عاشرا- صيغة طلب وقتى بإصدار أمر بإنهاء إجراءات التحكيم ١١٧٩
حادى عشر- صيغة حكم تحكيم تمهيدى ١١٨١
ثانى عشر- صيغة قرار تحكيمى وفقا لقوعد العداله والإنصاف..... ١١٨٤
ثالث عشر- نموذج لصيغةحكم تحكيم نهائى ١١٨٧
رابع عشر- نموذج إعلان الصيغه التنفيذيه لحكم التحكيم..... ١١٩٧
خامس عشر- نموذج طلب بإصدار أمر وقتى بوضع الصيغه التنفيذيه
على حكم التحكيم ١١٩٨
سادس عشر- صيغة صحيفة دعوى بطلان حكم تحكيم ١٢٠٠